البناء
السنة الثامنة / الأربعاء / 20 تموز 2016 / العدد 2131
Eighth year / Wednesday / 20 July 2016 / Issue No. 2131

«التغيير والإصلاح»: لا موازنة بلا قطع حساب ولا عقد عاديّاً أو استثنائيّاً بغياب رئيس الجمهوريّة

عقد «تكتل التغيير والإصلاح» اجتماعه الأسبوعي في الرابية برئاسة العماد ميشال عون، وتطرّق إلى جملة من الملفات الخارجيّة والداخليّة.

وتلا الوزير السابق سليم جريصاتي البيان، فأشار إلى أنّ «الاجتماع بدأ بعرض لرئيس التكتّل العماد عون، وتناول شؤون التيّار الوطني الحر الذي يشكّل العمود الفقري لتكتّل التغيير والإصلاح، فقد صدر بيان واضح من مكتب العماد عون فيه كل مقوّمات القرار والكلام الفصل، ولا كلام بعد كلام العماد عون. كما تناول الوضع الإقليمي، ودلالات أحداثه النافرة والمفاعيل على الجوار المكتوي بنار الإرهاب التكفيري الذي وصل إلى الجنوب الفرنسي وألمانيا ومناطق أخرى ما وراء البحار».

ولفتَ إلى أنّ «التكتّل سجّل إيجابيّة حول وضع التقرير المالي في مجلس الوزراء، حيث تضمّن اقتراحات عمليّة جديّة في غياب الموازنة. ولفتَ التكتّل إلى أنّ التقرير يخلص إلى أنّ تحسّن الأوضاع يرتبط بعاملين هما، انتخاب رئيس للجمهورية وإعادة تفعيل عمل المؤسسات من جهة، وإقرار الموازنة من جهة أخرى، إنما الموازنة يجب أن تقرّ بعدّ قطع الحساب عملاً بالمادة 87 من الدستور، وكل مقاربة أخرى غير متاحة بغياب رئيس الجمهورية وعبر وتجاوز قطع الحساب. أمّا ما نسمعه عن مراسيم وعقد عادي أو استثنائي، فكل هذه الأمور غير مُتاحة بغياب رئيس الدولة».

أضاف: «نفهم أن يكون هناك تشريع مالي ضروري، كما أنّ مرسومي النفط يتطلبان اجتماع اللجنة الوزاريّة وإقرارهما في مجلس الوزراء من دون عرقلة سياسيّة، وهما تقنيّان بامتياز ويطلقان عامل الثقة بالوضعين الاقتصادي والمالي على ما جاء في تقرير وزير المال، على أن يتبع ذلك القانون الضريبي الذي يحفظ حقوق الخزينة والشعب».

جريصاتي

وفي موضوع التمديد لعقد شركتي الخلوي، أشار جريصاتي إلى أنّ «تمديد استثمار الشركتين أو عقد التشغيل يكون بقرار من مجلس الوزراء، لا بقرار من وزير الاتصالات».

وكرّر جريصاتي موقف التكتّل من المطالبة بقانون انتخاب يراعي قواعد العيش المشترك ويؤمّن صحة التمثيل وفاعليّته، وهذه هي المواصفات الميثاقيّة.

وردّاً على سؤال، قال: «لم يتمّ البحث في بند التعيينات العسكريّة، وموقف التكتّل واضح، إذ هناك ضرورة لتعيين رئيس للأركان، وبالتالي في استطاعة مجلس الوزراء أن يبادر إلى التعيينات، وموقفنا مبدئيّ وواضح ضدّ التمديد».

من جهة أخرى، صدر عن مكتب العماد عون بيان، أكّد فيه أنّ التيار الوطني الحر اعتمد أخيراً «نظاماً داخليّاً جديداً مرتكزاته الديمقراطيّة، ومنه ما يحدّد آداب السلوك والكلام، كما يحدّد توزيع المسؤوليّات والصلاحيّات، وإلى جانب ذلك هيئة تحكيم على درجتين، بداية واستئناف، تنظر في مخالفات هذا النظام وتجاوزاته وتحدّد التدابير الواجب اتّخاذها بحق المخالفين، وذلك باستقلاليّة تامّة عن قيادة الحزب».

وأضاف البيان «أنّ الانضمام إلى الحزب هو خاضع إلى رغبة طالب الانتساب وقبول اللجنة المختصّة، أمّا الخروج منه فيخضع لإرادة المنتسب أو لسلوكه وفقاً لأحكام النظام. إنّ أي حزب لا يمكن أن يعمل من دون نظام يحدّد أطر العلاقة بين مكوّناته، ويحدّ من مزاجيّة المنتسبين إليه، وإذا كان هناك أحد لا يستطيع التأقلم معه فما عليه إلّا المغادرة بملء إرادته، وإلّا يُفصل عن الحزب ولا مجال للسِّجال معه في وسائل الإعلام».

وختم البيان، «أنّ المشكلة ليست بين حزبيّين في التيار، بل بين بعض الحزبيّين والتيار كحزب له نظامه الديمقراطي الواضح. كما أنّه لا يوجد عونيّون خارج توجّهات التيار الوطني الحر ولا عونيّون عكس التيار، ولذلك ننبّه من توسّل الصفة العونيّة زوراً للإساءة إلى التيار وتوجّهاته ومسؤوليه».

قبلان استنكر

حلّ «جمعية الوفاق» البحرينيّة

استنكر نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام الشيخ عبد الأمير قبلان قرار الحكومة البحرينيّة حلّ جمعيّة الوفاق «في عمل جائر يزيد تعقيد الأزمة في البحرين، ويوصد باب الحلول السلميّة للخروج من النفق المظلم الذي أدخلت فيه حكومة البحرين شعبها بقرارات مجحفة بحقّ المعارضة السلميّة التي طالما نادت بالحوار والإصلاح السياسي».

وطالب الحكومة البحرينيّة «بالتراجع عن قرارها وإطلاق المعتقلين السياسيّين والعودة عن القرارت الجائرة بسحب الجنسيّة من أصحابها، والعودة إلى الحوار باعتباره مدخلاً ضروريّاً للإصلاح السياسي الذي يُنصف الشعب البحريني ويُعيد الأمن والاستقرار إلى ربوع هذا البلد الشقيق».

فنيش: أمام الموازنة عقبات

أكّد وزير الدولة لشؤون مجلس النوّاب محمد فنيش، أنّ «الوضع السياسي يفرض نفسه على كل الملفات، حيث إنّ الأزمة تشمل الشغور الرئاسي، الشلل في مجلس النوّاب، عدم إنتاجيّة الحكومة وانتقال صلاحيّات رئيس الجمهوريّة إلى الحكومة».

ولفتَ إلى أنّ «كل هذه التداعيات كانت حاضرة على طاولة مجلس الوزراء. وفي ظل هذا الجوّ السياسي، طُرح السؤال: «هل هناك إمكانيّة للتوافق على شيء ما يُخرج البلد من انعكاسات الأزمة السياسيّة، من خلال قرارات تحظى بتوافق الجميع؟».

وذكر أنّ «أمام الموازنة عقبات، ولا سيّما لجهة قطع الحساب، حيث البعض قد يُصرّ على ربط الموازنة وإقرارها بقطع الحساب»، مشيراً إلى أنّه «يجب أن نرى ما إذا كان الفريق المصرّ على قطع الحساب سيوافق على إصدار الموازنة بمرسوم أم لا».

وهّاب: معلمو الابتدائي نفّذوا الانقلاب التركي

أشار رئيس حزب التوحيد العربي الوزير السابق وئام وهّاب، إلى أنّ «النظام التركي يعزل 15 ألف موظف في وزارة التربية، يبدو أنّ أساتذة التعليم الابتدائي نفّذوا الانقلاب»، معتبراً أنّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيحوّل تركيا إلى «دولة إخوانية».

الأسعد: للارتقاء إلى مستوى الأخطار المُحدقة بلبنان

رأى الأمين العام لـ«التيار الأسعدي» المحامي معن الأسعد، في تصريح، «أنّ الجنون العثماني بلغ ذروته، وأنّ الرئيس التركي رجب طيب اردوغان سيُعلن قرار دخول قواته العسكرية إلى سورية لضرب الجيش السوري وحلفائه ولضرب الأكراد»، مؤكّداً «حتميّة وقوع الحرب والانفجار العسكري الواسع في المنطقة».

وقال: «المنطقة برمّتها على فوهة بركان عسكري متفجّر وتدق فيها طبول الحرب، واللبنانيّون ينقسمون بين مؤيّد لأردوغان ومعارض له على أساس مذهبيّ، وهم من دون رئيس للجمهوريّة وحكومة بلدهم معطّلة ومشلولة، ومجلس نوّابهم في غيبوبة رقابيّة وتشريعيّة».

واعتبر «أنّ أردوغان لا يستطيع دخول الحرب إلّا بالقضاء على خصومه ومعارضيه الذين اعترضوا على سياسته التي ورّطت تركيا منذ أكثر من خمس سنوات في الحرب السوريّة، وتحميل تركيا خسائر باهظة وخسارة أصدقائها».

وأشار إلى «أنّ الانقلاب «المسرحية» فتح الطريق أمام الرئيس التركي ليفرض ديكتاتوريّته، ويعدم ويُقصي ويعتقل عشرات الآلاف من الضباط والقضاة والموظفين الذين لا ذنب لهم سوى معارضتهم لسياسة أردوغان»، مستغرباً «وعده بتجنيس 4 ملايين نازح سوري والهدف منه».

وختم داعياً اللبنانيّين إلى «الارتقاء إلى مستوى الأخطار المُحدقة بالمنطقة ولبنان، والخروج من السياسة المذهبيّة التي تقسّم ولا توحّد، وإلى الاهتمام بلبنان وليس بغيره».

لجنة الاتصالات أنهت عملها في ملف الإنترنت غير الشرعيّ وطالبت القضاء بملاحقة المسؤولين ومحاسبتهم

طالبت لجنة الإعلام والاتصالات النيابيّة القضاء بمحاسبة المسؤولين عن ملف الإنترنت غير الشرعيّ بعدما قامت هي بدورها الرقابي وكشفت عن المرتكبين، وذلك في جلسة عقدتها أمس في المجلس النيابيّ برئاسة النائب حسن فضل الله وحضور وزير الاتصالات بطرس حرب ومقرّر اللجنة عمّار حوري، والنوّاب: زياد أسود، آلان عون، هاني قبيسي، كامل الرفاعي، قاسم هاشم، معين المرعبي، زياد القادري، جان أوغاسبيان، مدّعي عام التمييز القاضي سمير حمود، مستشار وزير الاتصالات آلان عون. وتابعت اللجنة درس ملف الإنترنت والتخابر الدولي غير الشرعيّين.

بعد الجلسة، عقد النائب فضل الله والوزير حرب مؤتمراً صحافيّاً، أكّدا خلاله التصميم على متابعة هذا الملف حتى النهاية.

لجنة الاتصالات

وقال فضل الله: عقدنا جلسة لمتابعة ملف الإنترنت، وللاطّلاع على المجريات القضائيّة التي يقوم بها القضاء المختصّ، وكما باتَ معروفاً لدينا في ملف الإنترنت غير الشرعيّ، عدداً من القضايا المرتبطة في هذا الملف القضية الأولى هي الإنترنت غير الشرعيّ، سواء إدخال المعدّات أم تركيبها أو استجرار الإنترنت غير الشرعي، وهذه تتابَع من قِبل الجهات القضائيّة المختصة، واليوم أبلغنا المدّعي العام التمييزي أنّ الملفّ المقسّم إلى عدة أقسام يسير وفقاً للآليّات القضائيّة، وهناك التحقيق الذي كان مقرّراً أن يجري مع أمراء الفصائل والعناصر الأمنيّة المولجة في المناطق التي رُكّبت فيها معدّات الإنترنت غير الشرعيّ، وكان مدير عام قوى الأمن الداخلي يطالب بعدم ملاحقة هؤلاء، لأنّ في رأيه لا داعي لذلك، ولكن في الجلسة الماضية التي كان حاضراً معنا مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص، أبلغ آنذاك القضاء المختص أنّه في النهاية يمكن أن يتّخذ الإجراءات وفقاً للنصوص القانونيّة المعمول بها، واليوم أبلغنا المدّعي التمييزي القاضي سمير حمّود أنّه بعد أن رفع إليه الملف من قبل مفوّض الحكومة، اتّخذ قراراً بملاحقة العناصر الأمنيّة الموجودة في المناطق التي كان فيها الإنترنت غير الشرعيّ موجوداً خلافاً لرأي الإدارة المعنيّة، وأنّ هذا الملف سيسلك مساره الطبيعي لمعرفة كيف رُكّبت هذه المعدّات ولماذا لم تُلحظ من قبل الجهات الأمنيّة المعنيّة. هذا مسار جديد من التحقيقات القضائيّة».

وأضاف: «الأمر الآخر الذي تطرّقنا إليه، هو تحقيق المباحث الجنائيّة لجهة كيفيّة إدخال المعدّات. حصل نقاش مُطوّل حول هذا الموضوع، وأبلغنا أيضاً القاضي حمّود أنّه حرّك دعوى الحق العام بعد التحقيقات، سواء في ما يتعلّق بالجمارك أم في ما يتعلق بالمتّهمين في إدخال هذه المعدّات».

وأعلن عن دعوة وزير المال علي حسن خليل ورئيس هيئة القضاء في وزارة العدل إلى اجتماع للجنة الاتصالات، «لأنهما الجهة التي تلاحق حقوق الدولة، وستخصَّص الجلسة لمناقشة حجم الهدر في الماليّة العامة، وحجم الخسارة التي لحقت بخزينة الدولة من جرّاء الإنترنت غير الشرعيّ والتخابر الدولي غير الشرعي أيضاً».

وقال فضل الله: «هناك قضيّة كانت محوّلة من قبل لجنة الإعلام والاتّصالات إلى القضاء، لها علاقة بشراء شركات الخلوي سابقاً للإيوانات من شركات خاصة بأسعار عالية، وسأعطي مثالاً من خلال المعطيات التي قدّمت من خلال الفواتير. الشركات الخاصة كانت تتقاضى على أساسها مبالغ من شركات الخلوي لأنّ الدولة كانت تبيع الإيوان بحوالى الخمسمئة دولار، والشركات الخاصة كانت تبيع لشركات الإنترنت بألف وثمانمائة دولار، وهناك فرق كبير. وأُثير أيضاً موضوع له علاقة بمصدر الإنترنت، وهل مصدر الإنترنت الذي كانت تبيعه الشركات الخاصة كله من الدولة؟ أم أيضاً كان عندها مصدر آخر؟ وهو سيكون غير شرعيّ، لأنّ الإنترنت فقط هو من حقوق الدولة حصريّاً، وهي تستورده، وأيّ استيراد آخر من مكان آخر يكون غير شرعيّ، واتفقنا على متابعة هذا الموضوع. وإذا تبيّن أنّ هناك إشكاليّات داخل الإدارة، آنذاك سنطّلع عليها في الجلسات المقبلة».

وتابع: «أنّنا كلجنة إعلام واتّصالات وصلنا إلى ما يُفترض أن نصل إليه بأن يتمّ الكشف عن الموضوع، وتحديد نوعيّة الجرم وضبط كل أدوات الجريمة، ويبقى المطلوب المحاسبة، وما نقوم به نحن اليوم هو حثّ القضاء على الإسراع في المحاسبة لإبقاء هذه القضيّة موجودة وحيّة، وعدم إهمالها وإماتتها تحت أيّ ظرف من الظروف. وكلجنة، قمنا بكل الدور المطلوب منّا، ومع ذلك نحن مستمرّون ولم نكتف بالدور المرسوم لنا بحسب النظام الداخلي، وهو المراقبة والمحاسبة. أجرينا المراقبة اللازمة والمساءلة، ويبقى على الجهات القضائيّة أن تُصدر أحكامها، ونحن نتابع بانتظار أن تصدر الأحكام أو أن ينتهي التحقيق إلى النتائج المرجوّة. وكما لاحظتم، حتى ما أبلغنا به من خطوات أعتقد بأنّها جيدة، والمطلوب متابعتها ومواكبتها، وهناك الكثير من التفاصيل تُناقش في داخل اللجنة، ونحن نحرص على المحافظة على سريّتها، لكن وبناءً على طلب الرئيس نبيه برّي من اللجنة، سنواصل عملنا واتّفقنا على جلسة بعد شهر من الآن».

حرب

أمّا حرب فقال: «نحن متمسّكون بمتابعة هذا الملف لكشف ملابساته، وليطال القانون المسؤولين أيّاً كان هؤلاء بمعزل عن أيّ انتماء سياسي أو أيّ موقع. القضيّة قضائيّة، وتتعلّق بالمصلحة العامة، وأودّ أن ألفت إلى بعض القضايا التي أُثيرت والتي سبقت تسلّمي حقيبة الاتصالات. فشركتي الخلوي الـ«ألفا» و«تاتش» كانتا تشتريان بأسعار مضاعفة للأسعار التي تبيع فيها الدولة «الإيوان»، يعني قدرة التخابر الدولي. الدولة كانت تبيعها للشركات وكانت شركتا «ميغ وان» و«ميغ تو».

الـ«ألفا» وتاتش تملكهما الدولة. كانتا تشتريان من غير الدولة بسعر دوبل أو تربيل عن السعر الذي تبيعه الوزارة، وعندما تولّيت حقيبة الاتصالات منعت هذا الأمر ومنعت الشركات من القيام بأيّ شراء خارج إطار الدولة، وعادت تدفع السعر المحدّد في المرسوم الصادر عن مجلس الوزراء، وبالتالي طُلب التحقيق بهذا الموضوع عن المرحلة السابقة، وأنا طبعاً وافقت وأبلغت اللجنة بإعطائها كل المعلومات».

مؤتمر دعم المقاومة ورفض وصمها بالإرهاب: لتحرّك حزبي وشعبي لتعزيز قوى الصمود

أنهى «المؤتمر العربي العام السابع لدعم المقاومة ورفض وصمها بالإرهاب» أعماله ببيان ختامي أعرب فيه عن تقديره «لنصر تموز 2006 الذي شكّل نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني، والذي غيّر المعادلات الاستراتيجيّة في ردع العدو وقوانين الاشتباك معه حماية للبنان وتمهيداً للزحف نحو القدس»، مؤكّداً خيار ونهج المقاومة بجميع أشكالها السياسيّة والقانونيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة، والانتفاضات الشعبيّة في مواجهة الكيان الصهيوني لتحرير فلسطين.

وجاء في البيان: «في رحاب بيروت، العاصمة المقاومة، وبدعوة من المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي – الإسلامي ومؤتمر الأحزاب العربية وهيئة التعبئة الشعبية العربية، انعقد المؤتمر العربي العام السابع «لدعم المقاومة ورفض نعتها بالإرهاب»، في بيروت بتاريخ 2016/7/15.

حضر المؤتمر أكثر من 300 شخصية عربيّة ودوليّة بمناسبة نصر تموز، وإحياء ذكرى ثورة 23 يوليو، التي شرعنت المقاومة كنهج بإعلانها أنّها وُجدت لتبقى فبقيت، فجاؤوا ليعلنوا عمّا يلي:

أولاً– تقديرهم وتحيّتهم إكباراً وإجلالاً لشهداء المقاومة في فلسطين ولبنان وفي كل قطر عربي، الذين سقطوا من أجل فلسطين وتحريرها؛ والتمنّي بالشفاء العاجل للجرحى الذين استهدفهم العدو في المواجهة وعلى الحواجز؛ وتقديرهم للمناضلين المقاومين المعتقلين في سجون العدو الصهيوني وعن مؤازرتهم لعائلاتهم الصابرة.

ثانياً– عن تقديرهم لنصر تموز 2006 الذي شكّل نقطة تحوّل مفصليّة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني، والذي غيّر المعادلات الاستراتيجيّة في ردع العدو وقوانين الاشتباك معه حماية للبنان وتمهيداً للزحف نحو القدس، كما التعبير عن تقديرهم لانتصار غزّة هاشم على العدوان الصهيوني المتكرّر عليها، والذي تعاظم مع قيام الانتفاضة الثالثة في مختلف المناطق الفلسطينيّة تحت الاحتلال الصهيوني والتي حيّاها المؤتمرون.

ثالثاً– عن تأكيدهم خيار ونهج المقاومة بجميع أشكالها السياسيّة والقانونيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة، والانتفاضات الشعبيّة في مواجهة الكيان الصهيوني لتحرير فلسطين واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيه حق العودة لجميع الفلسطينيّين في الشتات؛ وتأكيدهم أنّ خيار المقاومة هو خيار الأمّة العربية والإسلاميّة وجماهيرها، التي كانت وما زالت تكافح من أجل فلسطين ووحدة الأمة في خياراتها الاستراتيجيّة؛ وأنّ المقاومة تهدف في طبيعتها إلى استعادة الحقوق، بينما الفتنة وربيبها الإرهاب هما دخيلان عليها وشرّ مستطير، رمى بهما أعداء الأمّة لتفتيتها وتدميرها؛ فلسطين في صميم الوجدان العربي وتوحّد الأمة رغم المحاولات البائسة لتصفية قضيّتها والتعتيم عليها واستبدال العدو الصهيوني الحقيقي بأعداء افتراضيين، وإلهاء الأمة بفتن وحروب عبثية.

رابعاً– رفضهم وإدانتهم القاطعة لقرارات صادرة عن هيئات عربيّة رسميّة وإسلاميّة، والتي كشفت عن تواطئها وعدائها لفلسطين، ونعتت المقاومة في لبنان وفلسطين بالإرهاب.

خامساً– عن رفضهم وإدانتهم القاطعة لكل القرارات الصادرة، أو التي يمكن أن تصدر مستقبلاً عن هيئات عربيّة رسميّة وإسلاميّة التي كشفت عن تواطئها وعدائها لفلسطين، أو عجزت عن المقاومة، أو انحرفت عن الطريق الصحيح، لذلك يوجّهون دعوة للأحزاب والقوى الشعبيّة للتحرّك على الصعيد العربي والإسلامي والدولي لنبذ نعت المقاومة بالإرهاب ولتعزيز قوى الصمود، فإنهم يوجّهون دعوة للفصائل الفلسطينيّة لتوحيد جهودهم وإنهاء حالة الانقسام لنزع أيّة ذريعة لتنصّل العاجزين والمتآمرين عن دعم ومساندة القضيّة الفلسطينيّة.

سادساً– رفضهم وإدانتهم للفتنة والمآسي الصادرة عن جماعات التعصّب والغلوّ والتوحّش ومن يدعمها، واعتبار سرديّة وسلوك تلك الجماعات متنافياً مع الموروث الديني والأخلاقي والسياسي الموجود في وجدان أبناء الأمّة.

سابعاً– رفضهم للعدوان على سورية والعراق واليمن، وعلى كل الأقطار العربية الذي يستهدف شعبها وعروبتها ووحدة أراضيها وتراثها السياسي والثقافي، والتزامها الكامل بقضايا الأمّة ودعمها للمقاومة العربيّة.

فضل الله التقى القطّان وعبد الرزّاق وتشديد على تعزيز الوحدة الوطنيّة

فضل الله مستقبلا القطان وعبد الرزاق

استقبل العلّامة السيّد علي فضل الله وفداً ضمّ رئيس جمعيّة «قولنا والعمل» الشيخ أحمد القطان، ورئيس «حركة الإصلاح والوحدة» الشيخ ماهر عبد الرزّاق، وجرى عرض للأوضاع العامة في لبنان والمنطقة، وسُبُل تعزيز الوحدة الإسلاميّة والوطنيّة، في ظل أجواء الفتنة التي تعصف بالمنطقة.

وشدّد فضل الله خلال اللقاء، على أنّ «لا سبيل أمام المسلمين إلّا العمل الميداني لإعادة الاعتبار إلى المسار الوحدوي، في ظلّ السعي المتواصل لتأجيج نيران الفتن المذهبيّة في المنطقة»، لافتاً إلى أنّه «بات للإرهاب حاضنة، بفعل الصراعات الحادّة إقليميّاً ودوليّاً، والأجواء المشحونة سياسيّاً ومذهبيّاً، واستبعاد قطاعات واسعة من الناس في الحكم، وتهميش الكثيرين وظلمهم في أكثر من بلد».

وأبدى تخوّفه «من أن يكون الإرهاب المتنقّل قد خرج عن السيطرة، أو أُريد له أن يخرج عن السيطرة، في ظل عدم المعالجة الجذريّة له».

ورأى أنّ «لبنان لا يزال يحظى باستقرار نسبيّ بفعل العامل الدولي والإقليميّ، أمّا استقراره التام، فهو نجاحه في معالجة أزماته الداخليّة المتعدّدة»، مبدياً تخوّفه من «أن يضيع ملف النفط بفعل التجاذبات الداخليّة والتدخّلات الخارجيّة»، ومديناً ما حصل في ألمانيا، «لما يترك من تداعيات سلبيّة على صورة الإسلام، ولكونه يفاقم النقمة على العرب والمسلمين».

من جهته، أكّد القطّان أنّ «مجتمعنا الإسلامي يفتقد الشخصيّة الوحدويّة التي كانت ممثلة بالمرجع السيد محمد حسين فضل الله، والتي كانت جسراً للحوار والتواصل والتلاقي»، مشدّداً على «أنّنا في أمسّ الحاجة إلى السير على نهجه، ونبذ الطائفيّة والمذهبية».

وأشاد بدور نجله العلامة فضل الله، «الذي يسعى إلى تقريب وجهات النظر، وقطع الطريق على كل دعاة الفتنة والتفرقة»، مشيراً إلى «ضرورة الجمع بين المقاومة والعمل للوحدة الإسلاميّة والوطنيّة».

السيّد: لضمانات صارمة بأن يصبّ مردود النفط في خزينة الدولة

اعتبر المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيّد، في بيان أمس، أنّ «استخراج الغاز أو النفط من البحر اللبناني يجب ألّا يتم إلّا بعد توفير ضمانات قانونيّة وسياسيّة صارمة وواضحة لجهة أنّ المردود المالي لهذه الثروة يجب أن يصبّ كله في خزينة الدولة، ولا سيّما من أجل رفع كاهل الدين العام عن اللبنانيّين، وليس في جيوب الزعامات والقيادات السياسيّة وأتباعها وأزلامها.

ورأى أنّ «الواقع السياسي والدستوري والمؤسّساتي المهترئ والفاسد في لبنان اليوم، لا يشكّل أيّ ضمانة بأنّ ثروة النفط والغاز ستكون خارج إطار الحصص والتقاسم بين مختلف القوى السياسيّة والطائفيّة على حساب المواطن اللبناني والدولة، وخير دليل على ذلك أنّ معظم تلك القوى لم توفّر حتى تقاسم النفايات، فكيف ستترفّع عن ثروة تفوقها بمليارات الدولارات».

وأعلن عن «معلومات مؤكّدة تفيد أنّ بعض القوى السياسية قد قامت باتصالات مباشرة مع شركات تنقيب عن غاز ونفط إيطاليّة وإنكليزيّة وغيرها، لتتداول معها تسهيلات وعمولات ومشاركات، وأنّ بعضها قد باشر بتأسيس شركات خاصة للدخول إلى هذا القطاع، وبعضها الآخر باشر بشراء أراض وإقامة بُنى تحتيّة على الشواطئ تمهيداً لإيجاد أمر واقع ملزم للشركات والبواخر العاملة في قطاع التنقيب والتخزين والنقل، وغيرها».

وختم: «في هذا المناخ اللبناني الرسمي المتفلّت من أيّ ضوابط أخلاقيّة وسياسيّة ورقابيّة وقانونيّة، والخاضع للحصص والسيطرة المذهبيّة والطائفيّة والمناطقيّة في ظل انهيار كامل للدولة ومفاهيمها الأساسيّة، يصبح استخراج النفط والغاز في هذه المرحلة جريمة كبرى في حقّ لبنان واللبنانيّين، ليس الموجودين منهم على قيد الحياة، بل في حق الأجيال العتيدة أيضاً، علماً أنّ السلطة السياسيّة الطائفيّة المسيطرة حالياً على الدولة والبلد ليست مؤهّلة ولا قادرة ولا مستعدّة لتوفير الضمانات والتشريعات الحامية لثروة النفط والغاز، لا بل حتى لو وجدت تلك الضمانات والتشريعات، فإنّ تلك القوى قادرة على خرقها وتجاوزها دونما حسيب أو رقيب على غرار مئات الأمثلة في مختلف قطاعات الدولة».

«العمل الإسلامي» حيّت المقاومة وعملية الجولان

حيّت «جبهة العمل الإسلامي» في بيان، بعد اجتماعها الدوري برئاسة منسّقها العام الشيخ زهير الجعيد «العمليّة البطوليّة النوعيّة ضدّ العدو الصهيوني في هضبة الجولان، والتي أدّت إلى مقتل جنديين «إسرائيليّين» وجرح ثلاثة وإعطاب آليّتهم».

ورأت الجبهة «في هذه العملية النوعيّة دليل عافية على صحة بوصلة وخيار المقاومة ورجالها، الذين يؤكّدون يوماً بعد يوم على أنّ المعركة الأساسيّة هي مع العدو «الإسرائيلي» وأدواته، وأنّ الجماعات الإرهابيّة التكفيريّة تخوض معاركها في الداخل نيابة عن هذا العدو الذي يمعن فتكاً وقتلاً وظلماً وتنكيلاً وإعداماً بإخوتنا في فلسطين المحتلة».

ولفتت الجبهة إلى «عجز دفاعات العدو عن إسقاط أو إصابة الطائرة المجهولة التي حلّقت في سماء الجولان وفلسطين المحتلّة لأكثر من ساعة، ما يدلّ على الإحباط الأمنيّ والنفسيّ والمعنويّ الذي يعيشه العدو نتيجة انهزام مشروعه الفتنوي والتقسيمي، ونتيجة انهزام المجموعات الإرهابيّة التكفيريّة وتراجعهم بشكل ملحوظ، وخصوصاً في محافظة حلب وريفها».

من ناحية ثانية، ندّدت الجبهة بـ«قرار السلطات البحرينيّة حلّ جمعيّة الوفاق الوطني الإسلامية ومصادرة ممتلكاتها»، معتبرةً هذا الأمر «ينافي أبسط مبادئ وقواعد حريّة الرأي والتعبير».

«المستقبل»: لانتخاب رئيس جمهوريّة فوراً

اعتبرت كتلة «المستقبل» النيابيّة في بيان، بعد اجتماعها الدوري أمس، أنّه «في ظل تفاقم التوتّر والارتباك والمخاطر السائدة في لبنان وفي المنطقة، يتعيّن على اللبنانيّين عامّة وعلى جميع أعضاء المجلس النيابيّ، إدراكاً منهم لعِظم هذه المخاطر، العودة مباشرة الى اعتماد الأُسُس الصحيحة والجديّة لمعالجة المشكلات وأوّلها التوجّه فوراً لانتخاب رئيس الجمهورية، وذلك على قاعدة التمسّك بالدستور والالتزام بتطبيق اتفاق الطائف المستند إلى ركيزة العيش المشترك بين اللبنانيّين».

ورحّبت الكتلة بـ«قرار مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة بوجوب إقرار الموازنة العامة للعام 2017، وفقاً للأصول وضمن المهل الدستوريّة لتقديمها، وأيضاً خلال المهل الدستوريّة لإقرارها»، كذلك أيضاً رحّبت بـ«التوجّهات الآيلة إلى العودة للتمسّك بالانضباط المالي وضبط وزيادة الواردات، ووقف الهدر والتفلّت في الإنفاق من أجل ضبط العجز والحدّ من تصاعد الدَّين العام».

ولفتتْ إلى أنّ «جميع الحكومات التي تولّى فيها تيار المستقبل رئاسة الحكومة ووزارة المال خلال العقدين الماضيين، فإنّه جرى تقديم الموازنات في المواعيد الدستوريّة، وتمّ إقرارها أيضاً ضمن المهل الدستوريّة (1994 – 1998)، (2002 – 2004)، مشيرةً إلى أنّه «في تلك الفترة، وبعد انقطاع دام أربعة عشر عاماً منذ العام 1979 وحتى العام 1993، لم يتمّ فيها إعداد أو إقرار أيّ قطع حساب للموازنة العامة، لذلك فقد تمّت العودة إلى انتظام إقرار قطع الحساب ابتداءً من العام 1993 وحتى سنة 2003 ضمناً، ولقد جرى إعطاء ديوان المحاسبة، وبموجب النصّ القانوني لإقرار قطع الحساب، صلاحيّة التدقيق بها بشكل لاحق، واتّخاذ ما يلزم بهذا الشأن. كذلك تجدر الإشارة إلى أنّه، وبعد إقرار موازنة العام 2005، فقد قدّمت الحكومات اللبنانيّة التي تولّى فيها تيار المستقبل رئاستها مشاريع الموازنات (2006–2010)، والتي إمّا لم يتمّ تسلّمها من قِبَل مجلس النوّاب أولم تجر مناقشتها في جلسة عامة».

واعتبرت أنّ «التوجّه مجدّداً للعودة إلى إقرار الموازنة في الحكومة الحاليّة والعودة إلى الانتظام المالي، وذلك حسب الأصول، يُعتبر مسألة إيجابيّة من الضروري الالتزام بها الآن بعد كل هذا التأخير الذي حدث خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية».